

IRACOPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر عن مؤسسة غداً لإدارة المخاطر وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

معضلة الكهرباء في العراق: مقارنة متعددة الأبعاد لضمان إمدادات كهربائية موثوقة وتحقيق أمن الطاقة

ازدهار بغداد يفاجئ العالم

لماذا لم تشترك الفصائل المسلحة العراقية في الحرب بين إيران
وإسرائيل وما هي أهمية هذا الأمر؟

معركة العراق الصعبة لتنظيم الفصائل المسلحة في البلاد



غداً لإدارة المخاطر
Ghadan For Risk Management



مؤسسة «غداً لإدارة المخاطر»

مركز بحثي واستشاري مستقل يختص بتحليل المخاطر الوطنية والدولية التي تواجه العراق، مع تركيز على الأمن القومي والاستقرار السياسي والاقتصادي، وتقديم حلول استراتيجية تدعم صنع القرار لبناء عراق آمن ومستدام.



غداً لإدارة المخاطر
Ghadan For Risk Management

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر عن مؤسسة غداً لإدارة المخاطر
وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

أحمد الوندي
د. اسامة الشبيب
د. عباس عبود
محمد جاسم الجبوري

د. عباس راضي
د. نصر محمد علي
د. كرار انور البديري
فيصل الياسري

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

فريق التحرير



+969 07779798941



iraqcopy@gfrmiraq.com

تستعرض المقالات الأربع ضمن العدد 69 من نشرة Iraq Copy، الوضع الراهن في العراق من زوايا متعددة، بدءاً من التحديات الاقتصادية والأمنية وصولاً إلى إدارة الفصائل المسلحة.

ففي مقال "معضلة الكهرباء في العراق: مقارنة متعددة الأبعاد لضمان إمدادات كهربائية موثوقة وتحقيق أمن الطاقة" لأحمد الطبقجلي، باحث أول في معهد الدراسات الإقليمية والدولية، تم التركيز على الصعوبات البنيوية والتمويلية لشبكة الكهرباء العراقية، مع تسليط الضوء على فجوة القدرة الإنتاجية والخسائر في النقل والتوزيع، إلى جانب تقييم الحلول المقترحة مثل استيراد الغاز والكهرباء واستخدام الطاقة الشمسية، مع التأكيد على أهمية استراتيجية شاملة وتحقيق الالتزام السياسي طويل الأمد لضمان أمن الطاقة ودعم التنمية المستدامة.

وعلى صعيد التنمية الحضرية، قدمت صحيفة الإيكونوميست في مقالها الموسوم "ازدهار بغداد الذي يفاجئ العالم" رؤية لحكومة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، موضحة جهودها في تعزيز البنية التحتية، بما في ذلك مشاريع الجسور والمستشفيات والمدارس، إلى جانب الاستثمارات النفطية ورقمنة الخدمات الحكومية لتعزيز الكفاءة المالية والإدارية، مع التأكيد على أهمية الانتخابات المقبلة لضمان استمرار الإصلاحات رغم التحديات الأمنية والفصائل المسلحة والفساد المستمر.

أما في السياق الأمني والعسكري، قدم الباحثان بورجو أوزجيليك وتامر بدوي، عبر المقالة الموسومة "لماذا لم تشترك الفصائل المسلحة العراقية في الحرب بين إيران وإسرائيل وما هي أهمية هذا الأمر؟"

والصادرة عن المعهد الملكي للخدمات المتحدة (RUSI)، تحليلًا لسلوك الجماعات المسلحة بعد حرب 13 حزيران/ يونيو بين الكيان الصهيوني وإيران، موضحين أسباب امتناعها عن استهداف القواعد الأمريكية مباشرة، واختيارها ضبط النفس الاستراتيجي لحماية قياداتها وتعظيم نفوذها السياسي والاقتصادي، مع التركيز على الانتخابات البرلمانية المقبلة، ودور رئيس الوزراء السوداني في ثني الفصائل عن التصعيد، إلى جانب تأثير التوجيهات الإيرانية والضغوط الأمريكية والإسرائيلية على ميزانياتها ومواردها، بما يعكس العلاقة المعقدة بين القوى الداخلية والخارجية في العراق.

وأخيراً، تناول جوناثان فينتون هارفي، الصحفي والباحث المختص بالصراعات والجغرافيا السياسية، في مقال **"معركة العراق الصعبة لتنظيم الفصائل المسلحة في البلاد"** المنشور عبر World Politics Review، موضحاً سعي الحكومة العراقية لضبط الفصائل المسلحة وادماجها، مع إبراز أهمية مشروع قانون البرلمان لتنظيم الحشد الشعبي بوصفه خطوة محورية لضبط الفصائل وتعزيز سلطة الدولة، ولاسيما قبيل الانتخابات البرلمانية المزمع إجراؤها في تشرين الثاني / نوفمبر 2025.

معضلة الكهرباء في العراق:

مقاربة متعددة الابعاد لضمان إمدادات

كهربائية موثوقة وتحقيق أمن الطاقة

الكاتب:

أحمد الطبقجلي

باحث اول في معهد الدراسات الإقليمية والدولية

المصدر:

معهد الدراسات الإقليمية والدولية (IRIS)

التاريخ:

1 أيلول 2025

ترجمة وتحرير:

نصر محمد علي



ملخص تنفيذي

يفصح تحليل أوجه القصور الهيكلية والمالية التي تعتري شبكة الكهرباء عن حقيقة معضلة الكهرباء في العراق، وقد تتفاقم للتحوّل إلى أزمة شاملة خلال السنوات القادمة إذا لم تُعالج الأسباب الكامنة وراءها على نحو عاجل. ومع ذلك، فإن الطريقة المعتادة في معالجة هذه المشكلة، سواء في التشخيص أو في الحلول المقترحة، كانت مفرطة في التبسيط وهي لم ولن تعالج الأسباب الجذرية للمشكلة. وتدعو الورقة إلى تبني نهج متعدد الأبعاد يغطي أوجه شبكة الكهرباء كافة من حيث التوليد والنقل والتوزيع، إلى جانب استدامتها المالية. غير أن هذا النهج، يعد عملية طويلة الأمد تتضمن العديد من العناصر المتغيرة، وتتطلب التزاماً جاداً ودائماً وطويل المدى من قبل النخبة السياسية العراقية، بصرف النظر عمّن يتولى تشكيل الحكومة الجديدة بعد الانتخابات البرلمانية المقبلة. ومع ذلك، من المرجح أن تدافع النخبة السياسية عن مجموعة الحلول المبعثرة نفسها لمعالجة نقص الكهرباء لتعزيز فرصها في هذه الانتخابات. تهدف هذه الورقة إلى موازنة هذه الحلول المقترحة من هذا القبيل خلال الانتخابات، وإعادة صياغة النقاش العام في سياق الأوجه المتعددة العوامل المسببة للمعضلة وحلولها - حتى وإن كان الالتزام المطلوب من النخبة كان مفقوداً حتى الوقت الراهن، ويظل توقع حدوثه ضرباً من الخيال.





المقدمة

مع اقتراب فصل الصيف من كل سنة، أو كلما حان موعد تجديد الإعفاءات الأمريكية الخاصة باستيراد الكهرباء والغاز الإيرانيين، أو عند طرح احتمالية تغيير في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، يُعاد النظر في موضوع معالجة نقص الكهرباء في العراق بحزمة من الحلول المقترحة نفسها تقريباً. إذ تركز معظمها على استبدال واردات الغاز الإيراني بمصادر غاز محلية عبر زيادة استثمار الغاز المحترق، أو عبر استيراد الغاز من مصادر أخرى مثل استيراده عبر الأنابيب من تركمانستان، أو استيراد الغاز الطبيعي المسال (LNG) من قطر؛ بالإضافة إلى الاستيراد المباشر للكهرباء من الأردن وتركيا ودول مجلس التعاون الخليجي؛ وأخيراً، استخدام مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية.

يمكن لكل من هذه الحلول أن يسهم بدور فعّال في معالجة نقص الكهرباء في البلاد. بيد أن المقاربة المتبعة تعثرها أوجه قصور كبيرة، فأنها تركز في الغالب على سد الفجوة الحالية بين العرض والطلب على الطاقة الكهربائية، وتستند إلى رؤية تبسيطية للاستقلال في مجال الطاقة ينظر إليه في الغالب من منظور الصراع بين الولايات المتحدة وإيران. زد على ذلك، فإنها لاتعالج أوجه القصور الأساسية في شبكة الكهرباء العراقية، والتي تفاقم بسبب عدم إدراك أن الفجوة بين العرض والطلب، الناجمة عن أوجه القصور هذه. ويزداد الأمر سوءاً بسبب عدم الأخذ بالحسبان محركات الطلب على المدى الطويل، الناشئة عن النمو السكاني، وإعادة إعمار البلاد بعد عقود من الصراع، إلى جانب أنماط الاستهلاك المحلي المتزايدة.

تهدف هذه الورقة إلى تفكيك معضلة الطاقة في العراق، أولاً من خلال استعراض أوجه القصور التي تعترى شبكة الكهرباء والعوامل الدافعة للطلب على المدى الطويل التي ينبغي أخذها في الحسبان؛ ثم ترى أن الحلول المذكورة آنفاً يجب أن تُبنى عليها لتصبح أجزاء مترابطة ضمن استراتيجية شاملة متكاملة طويلة الأجل، وبعبارة أخرى، نهج متعدد العوامل لا مجرد مجموعة متفرقة من كما هو الحال في الوقت الراهن. أما في الورقة المرافقة القادمة فستتعمق أكثر في مجموعة فرعية من هذا التحليل.

ملاحظات حول البيانات:

- يستخدم مصطلحي الكهرباء والطاقة بالتبادل. البيانات المتعلقة بالكهرباء فهي تخص العراق باستثناء إقليم كردستان العراق، إذ تعتمد على البيانات المقدمة من السلطات العراقية الاتحادية، ولاسيما وزارة الكهرباء، التي لا تتضمن تقاريرها بيانات الإقليم.
- تجدر الإشارة إلى أن بيانات الغاز والكهرباء هي أرقام سنوية، وبالتالي فهي تمثل معدل الاستهلاك والإنتاج والتصدير لأي سنة معينة - بما في ذلك مدة الذروة القصوى في الصيف حيث يكون كل منها أعلى بكثير من المعدل.
- تُقاس سعة الكهرباء وإنتاجها والطلب عليها بالغيغاواط⁽¹⁾، بينما يُقاس توليد الكهرباء واستهلاكها بمرور الوقت بالتيرواواط-ساعة⁽²⁾. العلاقة بينهما هي أن توليد (أو استهلاك) 1 غيغاواط لمدة 24 ساعة في اليوم لمدة 365 يوماً يعادل (أو يستهلك) 8.76 تيرواواط ساعة في السنة.
- الأرقام تقريبية لأغراض التبسيط، وبالتالي قد لا تكون مجموعها مطابقاً بدقة.

أوجه القصور البنيوية والتمويلية التي تعترى شبكة الكهرباء

لفهم أوجه القصور التي تعاني منها شبكة الكهرباء في العراق، لا بد من دراسة مكوناتها التي تتألف من محطات توليد الكهرباء، وأنظمة النقل التي تنقل هذه الكهرباء إلى المراكز السكانية، وشبكات التوزيع التي توزع هذه

الكهرباء بعد ذلك إلى المستهلكين النهائيين. وقد أثرت العقود السابقة من الصراع، وعجز الحكومات المتعاقبة، إلى جانب سوء الصيانة، سلباً على جميع جوانب الشبكة الثلاثة. وقد تفاقمَت هذه المشاكل بسبب سوء الإدارة، وغياب التنسيق بين الوزارات، والفساد المستشري في البلاد.

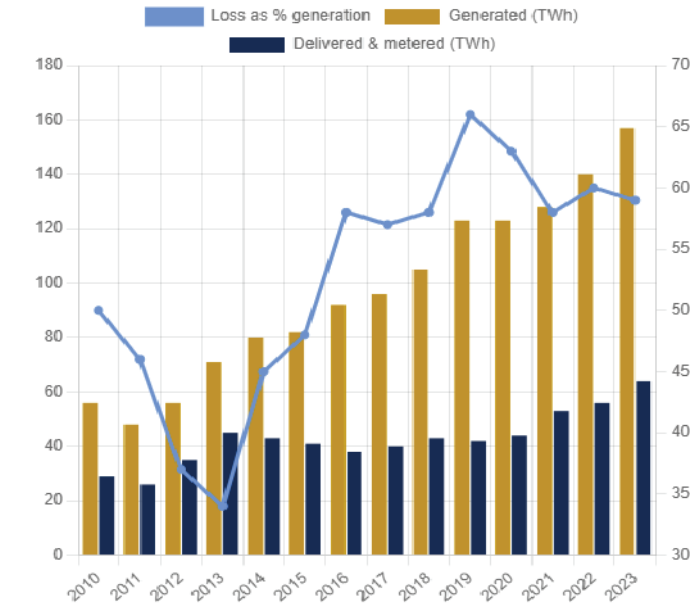
تبدأ هذه المشاكل في مرحلة التوليد، حيث توجد فجوة كبيرة بين القدرة الاسمية، أي أقصى قدرة إنتاج مستدام للطاقة في الظروف المثالية، والقدرة الفعلية، أي الإنتاج الفعلي. توجد دائماً فجوة بين هذين المفهومين، ولكنها] أي هذه الفجوة [أكبر بكثير في العراق منها في أي مكان آخر في المنطقة. ففي عام 2023، بلغت القدرة الاسمية 40.6 غيغاواط،⁽³⁾ وهي أكثر من كافية لتلبية الطلب المقدر بـ 22.7 غيغاواط، ولكن القدرة الفعلية على مدار العام لم تتجاوز 17.9 غيغاواط، أي أن 44.2% فقط من القدرة الاسمية تم استخدامها فعلياً لتوليد الكهرباء. وتشمل الأسباب الرئيسية ما يلي: (1) نقص إمدادات الوقود المناسبة، ولا سيما الغاز، الأمر الذي يؤدي إلى استبداله بالنفط الخام أو الوقود الثقيل، ونتيجة لذلك تعمل محطات التوليد بأقل بكثير من طاقتها؛ (2) سوء الصيانة؛ (3) سوء تجهيز مرافق التبريد لمنع ارتفاع درجة حرارة محطات التوليد. ومن ثم، فإن الفجوة بين القدرة الاسمية والقدرة الفعلية البالغة 22.6 غيغاواط تفضي إلى فجوة بين العرض والطلب تبلغ 4.7 غيغاواط.

تتسع هذه الفجوة بشكل كبير بسبب خسائر الكهرباء الناجمة عن أوجه القصور في أنظمة النقل وشبكات التوزيع، إذ أن توليد الكهرباء لا تعني أنها تم توصيلها فعلياً إلى المستهلكين النهائيين بسبب الخسائر الكبيرة التي تحدث أثناء عملية التوصيل، وتستأثر شبكات التوزيع بالجزء الأكبر من هذه الخسائر، وهما طبيعيان وشائعان، إلا أن معدلاتهما أعلى بكثير من مقارنة بالدول المجاورة. الأول هو الخسائر الفنية الناجمة عن التقادم وسوء الصيانة. والثاني هو الخسائر غير الفنية، أي الكهرباء المستهلكة لكنها غير مقاسة ومن ثم غير المُحصّلة (المفوترة). ويحدث ذلك بسبب السرقة، والعدادات خاطئة، والتلاعب بالعدادات، من بين أسباب أخرى - وتقدر هذه الخسائر بما يتراوح بين ثلث⁽⁴⁾ إلى ثلثي⁽⁵⁾ إجمالي الخسائر. في عام 2023، أنتجت الكهرباء الفعلية التي تم توليدها بقدرة 17.9 غيغاواط

معضلة الكهرباء في العراق: مقارنة متعددة الابعاد لضمان إمدادات كهربائية موثوقة وتحقيق أمن الطاقة

مجموعه 157.2 تيراواط- ساعة، ولكن لم يتم توصيل سوى 63.9 تيراواط ساعة إلى المستهلكين النهائيين واحتسابها في (الفواتير)، مما أدى إلى خسارة بنسبة 59.3% (ينظر الشكل 1). ومن ثم، اتسعت فجوة العرض والطلب البالغة 4.7 غيغاواط إلى 15.4 غيغاواط؛ أو إلى 10.7 غيغاواط إذا افترض أن الخسائر غير الفنية تمثل ثلث إجمالي الخسائر.

الشكل رقم (1) الكهرباء - المولدة، والمسلمة، الهدر (2010-2023)



Sources: Ministry of Electricity annual reports 2010-2023, available at:

<https://moelc.gov.iq/?page=2879>

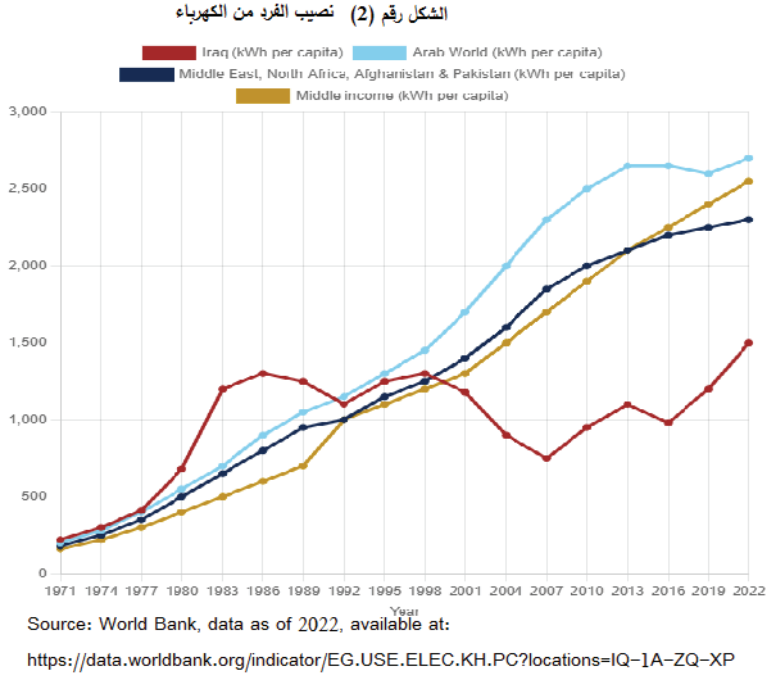
بالنسبة للمستهلكين، يتم سد الفجوة بين العرض والطلب على الكهرباء في الغالب من خلال مزيج من كبح الطلب، والكهرباء التي يتم توليدها من المولدات الكهربائية المحلية⁽⁶⁾ التي نمت على مر السنين، وتعمل بوقود مدعوم، وتسبب ضوضاء وتلوث وتكلفة باهظة.

تتفاقم أوجه القصور البنيوية للشبكة بسبب ارتفاع التكاليف وانخفاض الإيرادات، مع اتساع الفجوة بينهما، مما يضع ضغوطاً متزايدة على

الموازنة الاتحادية ويهدد بدوره استدامة الشبكة والميزانية المالية. فالتكاليف التشغيلية المباشرة⁽⁷⁾، مثل موازنة تشغيل وزارة الكهرباء، وشراء الكهرباء من منتجي الطاقة المستقلين، واستيراد الكهرباء والغاز، واستخدام الوقود المحلي، وما إلى ذلك، غالباً ما تكون أكبر بعشر مرات من الإيرادات المتولدة من مبيعات الكهرباء. وتزداد هذه التكاليف أكثر بسبب التكاليف غير المباشرة الناشئة عن توفير الغاز المحلي والبتروال الخام وزيت الوقود بأسعار ثابتة مدعومة بشكل كبير. وتعني الخسائر الكبيرة خلال مراحل النقل والتوزيع (ينظر الشكل 1) أن جزءاً صغيراً فقط من الكهرباء المولدة يتم احتسابه، وقد بلغ نسبة 40.6٪ في عام 2023؛ مما يعني أن سجل التحصيل ضعيف، إذ يتم جمع حوالي نصف ما يتم احتسابه ضمن الفواتير فقط. لذلك، فإن الإيرادات المحصلة على أساس تعريفات استهلاك الكهرباء، التي هي غير تجارية في الأصل، لا تغطي تكاليف الشبكة. ومن ثم، فإن توليد الكهرباء وتوزيعها يحتاجان إلى تمويل مستمر لتغطية العجز في الإيرادات والتكاليف، فضلاً عن الاستثمارات اللازمة في الشبكة، وكلاهما يتم تغطيته من الموازنة الاتحادية، مما يؤدي إلى زيادة النفقات الاتحادية.

أخيراً، تتفاقم أوجه القصور البنيوية والتمويلية في الشبكة بسبب محركات الطلب طويلة الأجل. أولها هو النمو السكاني بنسبة 2.3٪، يليه زيادة الطلب على الكهرباء الناجم عن أنشطة إعادة الإعمار بعد عقود من الصراع، ولا سيما مشاريع الإسكان الحالية واسعة النطاق التي تشمل مجتمعات جديدة، ومشاريع متعددة الاستخدامات، والمباني الشاهقة. في حين أن العامل الثالث هو زيادة استهلاك الكهرباء مع استقرار الأوضاع في البلاد وبدء أنماط الاستهلاك المحلي في اللحاق بنظيراتها في المنطقة. ويُظهر توصيل الكهرباء إلى المستهلكين النهائيين، مقاساً بالكيلوواط/ساعة (KWh) للفرد⁽⁸⁾، أن الاستهلاك المحلي في عام 2022 عاد إلى مستويات عام 1995، وهو ما يمثل حوالي نصف متوسط الدول المماثلة في عام 2022 (ينظر الشكل 2)، الأمر الذي يؤكد إمكانية اللحاق بالركب بمرور الوقت ومن ثم زيادة الطلب على الكهرباء على المدى الطويل.

معضلة الكهرباء في العراق: مقارنة متعددة الأبعاد لضمان إمدادات كهربائية موثوقة وتحقيق أمن الطاقة



سد الفجوة

تعني الفجوة المتزايدة بين العرض والطلب على الكهرباء أن أهداف سد هذه الفجوة تتغير باستمرار، ومن ثم، فإن ضمان إمدادات كهرباء موثوقة وتحقيق أمن الطاقة هو عملية طويلة الأمد تستند إلى نهج متعدد العوامل لمعالجة مشكلة الطاقة. وينبغي أن يشمل هذا النهج توليد الطاقة ونقلها وتوزيعها، فضلاً عن استدامتها المالية من خلال معالجة أوجه القصور البنيوية والتمويلية في شبكة الكهرباء. وينبغي أن يتم ذلك عبر ثلاثة مجالات واسعة: الأول والأكثر اهتماماً هو توليد الكهرباء، يليه توصيل الكهرباء، ثم الاستدامة المالية للشبكة.

يشمل توليد الكهرباء الاستيراد المباشر للكهرباء، وتركيب قدرات توليد إضافية، وتحديث قدرات التوليد الحالية، وتأمين مصادر الوقود لتوليد

الكهرباء - وخاصة الغاز، تليها الطاقة الشمسية. ويشمل استيراد الكهرباء مباشرة الاستيراد من الدول المجاورة، ومن داخل العراق من إقليم كردستان. في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كان الاستيراد يأتي في الغالب من إيران، تليها كميات صغيرة من تركيا وإقليم كردستان. بدأت الواردات من إيران في عام 2004، وبلغت ذروتها عند 0.94 غيغاواط في عام 2012، وبحلول نهاية عام 2023 انخفضت إلى 0.36 غيغاواط نتيجة عجز إيران⁽⁹⁾ عن تلبية الطلب المحلي⁽¹⁰⁾. بدأت الواردات من إقليم كردستان العراق في عام 2013 عند 0.29 غيغاواط وبلغت 0.42 غيغاواط بحلول عام 2023؛ إلا أنها كانت متقلبة. انتهت الواردات من تركيا في عام 2016 عند 0.27 غيغاواط. بدأ التنويع في الموردين الإقليميين الآخرين في أواخر عام 2018، عبر توقيع مذكرة تفاهم مع الأردن لإنشاء شبكة ربط كهربائي لاستيراد 0.15-0.20 غيغاواط اعتباراً من أيلول / سبتمبر 2020⁽¹¹⁾. في أوائل مارس 2024، بدأت الواردات بـ 0.04 غيغاواط، لترتفع في نهاية المطاف إلى 0.15-0.20 غيغاواط. بالإضافة إلى ذلك، تم توقيع اتفاقية في أواخر عام 2019 مع هيئة الربط الكهربائي لمجلس التعاون الخليجي (GCCIA) لاستيراد 0.50 غيغاواط في البداية من الكويت، على أن ترتفع إلى 1.90 غيغاواط خلال السنوات التالية من خلال بناء شبكة كهرباء مشتركة، ومن المتوقع تنفيذها في عام 2025⁽¹²⁾. وهناك اتفاقيات أخرى تم توقيعها، ولكن لم يتم تنفيذها بعد، مع تركيا⁽¹³⁾ لتوريد 0.60 غيغاواط، ومع المملكة العربية السعودية لاستيراد 0.40 غيغاواط في البداية، على أن تصل في نهاية المطاف إلى 2.00 غيغاواط⁽¹⁴⁾. وينبغي تطوير هذه المشاريع المنفصلة لتصبح مشروعاً متكاملًا يربط شبكة الكهرباء العراقية بشبكة الكهرباء الإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي⁽¹⁵⁾ من خلال معالجة التحديات التقنية الكبيرة التي ينطوي عليها دمج الشبكات الوطنية. ينبغي أن تدمج واردات الكهرباء من إقليم كردستان العراق بواردات الغاز من الإقليم، كجزء من حل طويل الأمد للنزاعين المتراپطين حول حصة إقليم كردستان العراق من الميزانية الاتحادية، وحول تنمية موارد النفط والغاز في البلاد من خلال قانون اتحادي للنفط والغاز. وفي نهاية المطاف، فإن واردات الكهرباء من المنطقة لها سقف على الإمدادات المحتملة،

حيث أن جميع هذه البلدان تشترك في ذروة الطلب نفسها خلال أشهر الصيف، مما يحد من توفر الصادرات. تشمل خطط الحكومة لتوليد الطاقة 15 غيغاواط من الطاقة الجديدة، و13 غيغاواط من الطاقة الحالية من خلال تحسين الكفاءة⁽¹⁶⁾. ومع ذلك، ثمة حاجة إلى بذل جهود كبيرة لتحويل هذه الخطط من مرحلة الطموح إلى مرحلة التنفيذ، ولضمان التمويل المستدام، والأهم من ذلك تأمين الوقود اللازم، ولا سيما الغاز، لتوليد الكهرباء. وينقسم تأمين إمدادات الغاز المحلي الإضافية إلى ثلاث فئات. الأولى، استغلال جميع الغاز المحترق مثل خطط التوسع لشركة نفط البصرة، والاتفاق مع شركة توتال إنرجيز الذي يتضمن التقاط الغاز المحترق⁽¹⁷⁾. والثانية، تسريع تطوير الحقول التي تركز على الغاز، من خلال حل التأخيرات المزمدة في تطوير هذه المصادر غير المستغلة⁽¹⁸⁾. والثالثة، هو تحقيق إمكانات الغاز في إقليم كردستان عبر حل المشكلات التي تعوق تنميته من خلال قانون اتحادي للنفط والغاز (أعلاه)، حتى يتمكن إقليم كردستان من تصدير حوالي 5.4 مليار متر مكعب (BCM) من الغاز سنوياً بدءاً من عام 2030⁽¹⁹⁾.

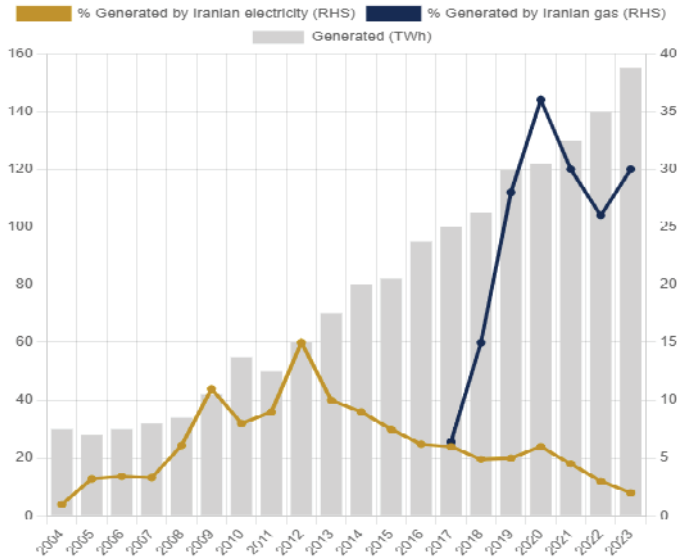
أما تأمين إمدادات الغاز الإضافية من المصادر الدولية يتم عبر استيراد الغاز عبر الأنابيب والغاز الطبيعي المسال. بدأت واردات الغاز عبر الأنابيب من إيران في عام 2017⁽²⁰⁾، وارتفعت بشكل مطرد حتى عام 2020 لتصل إلى ذروتها عند 10.3 مليار متر مكعب، قبل أن تنخفض إلى 7.9 مليار متر مكعب بحلول نهاية عام 2024 بسبب عجز إيران عن تلبية الطلب المحلي. تلا ذلك إبرام اتفاقية لاستيراد الغاز عبر الأنابيب من تركمانستان بحوالي 5.5 مليار متر مكعب سنوياً في عام 2024، وهو يعتمد على التغلب على التحديات الجغرافية وغيرها - حيث يتم تصدير هذا الغاز إلى إيران⁽²¹⁾، ثم تقوم إيران بإطلاق كمية مكافئة من الغاز من إنتاجها إلى العراق. كانت تركمانستان، إلى جانب إيران، هي المصدر الوحيد القادر على التصدير عبر خطوط الأنابيب بفضل ما تمتلكه من إنتاج و طاقة احتياطية لتصدير الغاز إلى العراق، ولكن التحديات الجغرافية وغيرها من التحديات التي واجهتها تؤكد صعوبة أي مورد آخر محتمل عبر خطوط الأنابيب مثل روسيا أو أذربيجان. عليه، فإن البديل هو استيراد الغاز الطبيعي المسال من قطر

أو الولايات المتحدة أو أستراليا، على افتراض أن لديها الطاقة الاحتياطية لتلبية احتياجات العراق، أو من روسيا التي لديها طاقة احتياطية، ولكن استيراد الغاز الطبيعي المسال واستخدام يتطلب تطوير بنية تحتية كبيرة⁽²²⁾

وتجدر الإشارة إلى أن تأمين مصادر الغاز البديلة هذه لا يلغي الحاجة إلى الغاز الإيراني على الرغم من انخفاضه. وقد شكلت صادرات إيران من الغاز البالغة 8.8 مليار متر مكعب في عام 2023 ما نسبته 29.0% من الكهرباء المولدة، في حين أن واردات الغاز من إقليم كردستان العراق وتركمانستان، في ظل ظروف مثالية، يمكن أن تصل إلى 10.9 مليار متر مكعب بحلول عام 2030، أو ما يزيد بنحو 23.8% عن الواردات من إيران في عام 2023. ولكن بحلول عام 2030، ستزداد الفجوة بين العرض والطلب بشكل كبير، مما يؤكد الحاجة إلى جميع مصادر الغاز، بما في ذلك من إيران.

معضلة الكهرباء في العراق: مقارنة متعددة الأبعاد لضمان إمدادات كهربائية موثوقة وتحقيق أمن الطاقة

الشكل رقم (3) امدادات إيران مقارنة بالكهرباء المؤكدة



Sources: MoE annual reports 2010–2023: <https://moelc.gov.iq/?page=2879> and

MoE presentations, Tavanir Holding Company 2016 report:

يجب أن يُستكمل ازدياد امدادات الغاز المحلية والدولية بتحديث محطات توليد الطاقة العاملة التابعة لوزارة الطاقة من التوربينات الغازية ذات الدورة البسيطة (SCCT) إلى التوربينات الغازية ذات الدورة المركبة (CCCT)، الأمر الذي يفضي إلى توليد كمية أكبر بكثير من الكهرباء من الكميات نفس الغاز. وعلى الرغم من أن هذا التحديث مدرج خطط الحكومة لزيادة القدرة الحالية والبالغة 13 غيغاواط، إلا أن هذا الامر يحتاج الانتقال من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ.

كما يحتاج توليد الطاقة الشمسية الانتقال إلى التنفيذ أيضاً، حيث من المقرر أن تساهم بـ 3.5 غيغاواط من إجمالي 15 غيغاواط من الطاقة المخطط إنتاجها⁽²³⁾. وفي الوقت نفسه، بدأت شركة TotalEnergies في بناء المرحلة الأولى من محطة طاقة شمسية بقدرة 1.0 غيغاواط، بقدرة

أولية تبلغ 0.25 غيغاواط ستكون جاهزة للتشغيل على نحو كامل بحلول عام 2028⁽²⁴⁾.

ويبرز المجال الثاني، مكملاً لمجال توليد الطاقة، صحيح يحظى باهتمام أقل بيد أنه لا يقل أهمية، وهو ضمان الاستفادة القصوى من الطاقة المولدة في المجال الأول. بمعنى آخر، الاستفادة من الطاقة المولدة بواسطة قدرات التوليد الجديدة، وتعزيز قدرات التوليد الحالية، ومصادر الطاقة الجديدة من الغاز والطاقة الشمسية، ومن واردات الكهرباء؛ وذلك لتقليل الفاقد الذي يصل إلى 60% من أنظمة النقل وشبكات التوزيع الحالية (ينظر الشكل 1). غير أن ذلك يتطلب أن تتحول خطة الحكومة للاستثمار متوسط الأجل في مجالي النقل والتوزيع إلى التنفيذ الفوري لاستثماراتها المخططة بقيمة 11.5 مليار دولار، مع تزيد نطاقها، وضمان تمويل مستدام لها⁽²⁵⁾.

ومع ذلك، فإن تنفيذ المجالين الأول والثاني لن يضمن الاستدامة المالية للقطاع، ولن يزيل العبء على الموازنة دون الشروع في إصلاحات شاملة لكل من تعريفات الكهرباء ونظام دعم الوقود والطاقة. ومع ذلك، فإن هذا المجال الثالث، على الرغم من أهميته الحيوية، يتأثر بالاقتصاد السياسي للبلاد بعد عام 2003، الأمر الذي يجعله الأصعب في التنفيذ⁽²⁶⁾.

الخلاصة

يفصح تحليل أوجه القصور الهيكلية والمالية التي تعتري شبكة الكهرباء عن حقيقة معضلة الكهرباء في العراق، وقد تتفاقم التحول إلى أزمة شاملة خلال السنوات القادمة إذا لم تُعالج الأسباب الكامنة وراءها على نحو عاجل. ومع ذلك، فإن الطريقة المعتادة في معالجة هذه المشكلة، سواء في التشخيص أو في الحلول المقترحة، كانت مفرطة في التبسيط وهي لم ولن تعالج الأسباب الجذرية للمشكلة. وتدعو الورقة إلى تبني نهج متعدد الأبعاد يغطي أوجه شبكة الكهرباء كافة من حيث التوليد والنقل والتوزيع، إلى جانب استدامتها المالية. غير أن هذا النهج، يعد عملية طويلة الأمد تتضمن العديد من العناصر المتغيرة، وتتطلب التزاماً جاداً ودائماً وطويل المدى من قبل النخبة السياسية العراقية، بصرف النظر

عمّن يتولى تشكيل الحكومة الجديدة بعد الانتخابات البرلمانية المقبلة. ومع ذلك، من المرجح أن تدافع النخبة السياسية عن مجموعة الحلول المبعثرة نفسها لمعالجة نقص الكهرباء لتعزيز فرصها في هذه الانتخابات. تهدف هذه الورقة إلى موازنة هذه الحلول المقترحة من هذا القبيل خلال الانتخابات، وإعادة صياغة النقاش العام في سياق الأوجه المتعددة العوامل المسببة للمعضلة وحلولها - حتى وإن كان الالتزام المطلوب من النخبة كان مفقوداً حتى الوقت الراهن، ويظل توقع حدوثه ضرباً من الخيال.

الملاحظات:

- يعتمد العراق على حلول تقليدية ومتكررة وهذه الحلول ليست كافية، على الرغم من فاعليتها على نحو مؤقت، فهي لاتعالج أوجه القصور التي تعترى شبكة الكهرباء في العراق.
- ثمة قصور في الرؤية الاستراتيجية، إذ ان اغلب الحلول تركز على سد الفجوة الراهنة بين العرض والطلب من دون الاخذ بالحسبان العوامل الطويلة الأمد مثل النمو السكاني وأنماط الاستهلاك المتزايدة.
- ان السبب الرئيس لمشكلة الكهرباء، ليس فقط نقص التوليد، بل قصور البنية التحتية وسوء الإدارة والفساد.
- ان الفجوة بين العرض والطلب على الكهرباء في العراق ليست مجرد ارقام، بل تفصح ان تعقيدات بنيوية وسياسية ومالية، يتطلب تجاوزها وضع استراتيجية متكاملة وطويلة الأمد.
- ان تعزيز النقل والتوزيع من شأنه أن يحد من الخسائر الكبيرة التي تصل إلى نحو 60 بالمائة في بعض الأنظمة الحالية.
- تنوع مصادر الطاقة وتطوير الطاقة المتجددة ولاسيما تكثيف مشاريع الطاقة الشمسية لتغطية جزء كبير من الطلب المستقبلي، مع ربطها بالشبكة الوطنية لتقليل الفاقد.
- استغلال الغاز المصاحب وتطوير الحقول الغازية غير المستغلة لتأمين الوقود على نحو مستدام.
- تحديث شبكات النقل والتوزيع لتقليل الفاقد الذي يصل إلى 60 بالمائة، كما اشرنا آنفاً، باستعمال تقنيات ذكية والتحكم بالتيار الكهربائي، ويأتي في سياق ذلك الاستثمار في العدادات الذكية لمتابعة الاستهلاك بدقة وتقليل الخسائر.

الهوامش:

- 1 –U.S. Department of Energy. “How Is Electricity Measured?” Energy.gov, 14 July 2008, updated 22 Oct. 2013, <https://www.ucs.org/resources/how-electricity-measured>
- 2 –Eurostat.” Statistics Explained”, Glossary: Terawatt hours (TWh).[https://ec.europa.eu/eurostat/statisticsexplained/index.php?title=Glossary:Terawatt_hours_\(TWh\)](https://ec.europa.eu/eurostat/statisticsexplained/index.php?title=Glossary:Terawatt_hours_(TWh))
- 3 –U.S. Department of Energy, How Is Electricity Measured?
- 4 –International Energy Agency. Iraq’s Energy Sector: A Roadmap to a Brighter Future:. Apr. 2019, <https://www.iea.org/reports/a-roadmap-to-a-brighter-future-iraqs-energy-sector>
- 5 –International Monetary Fund. The Fiscal Cost of Iraq’s Electricity Sector and Potential Gains from Reform. Middle East and Central Asia Dept. February 3, 2023. <https://www.elibrary.imf.org/view/journals/002/2023/076/article-A002-en.xml>
- 6 – International Energy Agency. Iraq’s Energy Sector
- 7 – International Monetary Fund. The Fiscal Cost of Iraq’s Electricity Sector and Potential Gains from Reform.
- 8 –Eurostat. "Glossary: Kilowatt Hours (KWh).". [https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Glossary:Kilowatt_hours_\(KWh\)](https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Glossary:Kilowatt_hours_(KWh))
- 9 –Clingendael. Misery Loves Company: Iraq and Iran's Electricity and Gas Dependencies. May 1, 2025. <https://www.clingendael.org/publication/misery-loves-company-iraq-and-irans-electricity-and-gas-dependencies>
- 10 – Tabaqchali, Ahmed. Big Bad Wolf, or Is It? Iran’s Economic Footprint in Iraq in Context. LSE Middle East Centre Paper Series, no. 96, 2025, LSE Middle East Centre, London, UK. <https://eprints.lse.ac.uk/127124/>
- 11 –Iraq Oil Report. Iraq Poised to Start Power Imports from Jordan. March 8, 2024. <https://www.iraqoilreport.com/news/iraq-poised-to-start-power-imports-from-jordan-46308/>
- 12 –Amr Salem, ‘Iraq to Complete Electrical Interconnection with Kuwait in Late 2024’, IraqiNews. com, 17 March 2024. <https://www.iraqinews.com/iraq/iraq-to-complete-electrical-interconnection-with-gulf-states-by-the-end-of-2024/> Iraq Oil Report. Iraq Poised to Start Power Imports from Jordan
- 13 –Iraq Oil Report. Iraq Poised to Start Power Imports from Jordan
- 14 –Iraq Oil Report. Iraq Poised to Start Power Imports from Jordan
- 15 –Shokri, Umud. Strengthening Energy Security: The GCC–Iraq Electrical Interconnection Project. Gulf Cooperation Council (GCC) July 24, 2023. <https://gulfif.org/strengthening-energy-security-the-gcc-iraq-electrical-interconnection-project/>

- 16 -International Monetary Fund, The Fiscal Cost of Iraq's Electricity Sector and Potential Gains from Reform
- 17 -Al-Aqily, Ali. "Q&A: Ali Salman Majeed, Deputy Director General of South Gas Company." Iraq Oil Report, <https://www.iraqoilreport.com/news/qa-ali-salman-majeed-deputy-director-general-of-south-gas-company-46737/>
- 18 -Dourian, Kate. "Iraq Announces 6th Bid Round, Offering 11 Gas Blocks." Iraq Oil Report, June 18, 2023. <https://www.iraqoilreport.com/news/iraq-announces-6th-bid-round-offering-11-gas-blocks-45805/>
- 19 -Tabaqchali, Ahmed. The Kurdistan Region of Iraq's Gas-Export Potential: Deja Vu All Over Again. Atlantic Council, Nov. 2022, <https://www.atlanticcouncil.org/wp-content/uploads/2022/11/The-Kurdistan-Region-of-Iraqs-Gas-Export-Potential-Deja-Vu-All-Over-Again.pdf>.
- 20 -Ahmed, Big Bad Wolf, or Is It?
- 21 -Afanasyev, Vladimir. "Turkmenistan Signs Iraq Gas Supply Agreement." Upstream Online. October, 2024. <https://www.upstreamonline.com/energy-security/turkmenistan-signs-iraq-gas-supply-agreement/2-1-1728059>
- 22 -Saadi, Dania. "Iraq May Import Qatari Gas in 15 Months if Talks, Infrastructure Finalized." S&P Global Commodity Insights, Feb. 2022, <https://www.spglobal.com/commodity-insights/en/news-research/latest-news/natural-gas/021022-iraq-may-import-qatari-gas-in-15-months-if-talks-infrastructure-finalized>
- 23 -International Monetary Fund. The Fiscal Cost of Iraq's Electricity Sector and Potential Gains from Reform
- 24 - owett, Patrick. "TotalEnergies starts building 1 GW solar plant in southern Iraq."pv magazine, July, 2025. <https://www.pv-magazine.com/2025/07/29/work-underway-on-1-gw-of-solar-in-iraq/>
- 25 - International Monetary Fund. The Fiscal Cost of Iraq's Electricity Sector and Potential Gains from Reform
- 26 -Tabaqchali, Ahmed. "Missed opportunities for economic reform", part of "Iraq 20 years on: Insider reflections on the war and its aftermath". Chatham House, May 2023. <https://www.chathamhouse.org/2023/03/iraq-20-years-insider-reflections-war-and-its-aftermath/missed-opportunities-economic>

ازدهار بغداد يفاجئ العالم

المصدر:

صحيفة الايكونوميست

التاريخ:

4 أيلول 2025

ترجمة وتحرير:

فيصل عبد اللطيف

العدد 69
15 أيلول 2025



ملخص تنفيذي

لقد كرّس السيد السوداني نفسه لدفع عجلة المشاريع العامة والخاصة عبر بيروقراطية العراق المكبلة. وغالبًا ما يتصرف كرئيس عمال أكثر منه كسياسي، حيث يُجري اتصالات مع المديرين ويقوم بزيارات مفاجئة لمواقع البناء. ويشرف على لجان استثمارية قوية قادرة على الموافقة على المشاريع بسرعة. هناك عدة عوامل تُفسر هذا الحماس التنموي. يُسهم تحسن الوضع الأمني في ذلك. فبمعايير ما بعد عام 2003، لم يكن العراق يومًا ما هادئًا كما هو الآن. وقد سهّلت الإصلاحات في القطاع المصرفي الحصول على السيولة. كما أن عائدات النفط والبناء، التي كانت تتدفق سابقًا إلى بيروت أو جنيف، صارت تُنفق بشكل متزايد في العراق.





ترتفع رافعات البناء فوق أفق بغداد، ويتردد صدى صراخ المناشير الكهربائية في أرجاء المدينة، وتحت شمس الصيف الحارقة، يصف العمال رصيفاً جديداً أمام متجر جبن فاخر، تشهد بغداد طفرة عمرانية، ويبدو العراق مستقراً بشكل ملحوظ، وهذا يجذب المستثمرين الأجانب ويعيد رسم معالم عاصمته.

صرح رئيس الوزراء محمد السوداني لصحيفة الإيكونوميست أن لدى الحكومة خطة كبيرة «لتحسين الخدمات والبنية التحتية بعد سنوات من الحرب وعدم الاستقرار». فمنذ تولي رئيس الوزراء لمنصبه في أكتوبر/ تشرين الأول 2022، شيدت حكومته 20 جسراً ومجسراً جديداً في بغداد (أحدها، كما يزعم أحد مساعديه، في 80 يومًا فقط)، وافتتحت أربعة مستشفيات جديدة على الأقل، بما في ذلك أول مركز متخصص في علاج السرطان في العراق ومستشفى للعناية المركزة بتصميم كوري، وتم بناء أو إعادة بناء أكثر من 1700 مدرسة. ومن المقرر افتتاح ستة فنادق فاخرة.

واستأنفت شركة «بي بي» عملياتها، وتجري محادثات مع شركتي النفط العالميتين العملاقيتين «إكسون موبيل» و«شيفرون».

هناك عدة عوامل تُفسر هذا الحماس التنموي، يُسهم تحسن الوضع الأمني في ذلك. فبمعايير ما بعد عام 2003، لم يكن العراق يومًا ما هادئًا كما هو الآن. وقد سهّلت الإصلاحات في القطاع المصرفي الحصول على السيولة. كما أن عائدات النفط والبناء، التي كانت تتدفق سابقًا إلى بيروت أو جنيف، تُنفق بشكل متزايد في العراق.

لقد كرّس السيد السوداني نفسه لدفع عجلة المشاريع العامة والخاصة عبر بيروقراطية العراق المكبلة. وغالبًا ما يتصرف كرئيس عمال أكثر منه كسياسي، حيث يُجري اتصالات مع المديرين ويقوم بزيارات مفاجئة لمواقع البناء. ويشرف على لجان استثمارية قوية قادرة على الموافقة على المشاريع بسرعة. يقول نمير العقابي، رئيس مجلس إدارة شركة أمواج، إحدى أكبر شركات العقارات في العراق، والتي تُشيد مجمعات سكنية في أنحاء بغداد: «ما كنا نفعله في عام أو عامين، يُمكنهم فعله الآن في جلسة واحدة».

يتعدى التقدم العاصمة بغداد الى عموم البلاد، فقد حوّل السيد السوداني العديد من الخدمات الحكومية إلى رقمية. ويُصدر مكتب الجوازات في بغداد وثائق سفر جديدة في غضون 45 دقيقة؛ ويزعم المسؤولون أنها الأسرع في العالم. حتى عام 2023، لم يتجاوز الدخل السنوي من الجمارك 900 مليار دينار عراقي (690 مليون دولار). ومن المتوقع أن يتجاوز هذا العام 3 تريليونات دينار. وقد ولّت أيام التهرب من الرسوم عن طريق استيراد حاويات من أجهزة آيفون على أنها موز، وذلك بفضل الرقمنة، كما يقول أحد المسؤولين الأمميين.

لم تعد رواتب الحكومة تُدفع نقدًا. ولا يمكن دفع ثمن الخدمات الحكومية، مثل جوازات السفر الجديدة السريعة، إلا ببطاقة مصرفية. قبل خمس سنوات، لم يكن أحد تقريبًا في العراق يمتلك بطاقة مصرفية؛ أما اليوم فهي ضرورية.

أثبتت التغييرات الأخرى أنها أكثر صعوبة. ومن الجدير بالذكر أن السيد السوداني تجنب المواجهة المباشرة مع الفصائل المسلحة المدعومة

من إيران والتي سمحت للجمهورية الإسلامية بالسيطرة على جزء كبير من السياسة والاقتصاد في العراق. وقال، وفقًا لحليف له: «أريد أن يستثمروا. أريد أن ينشغلوا بالرخاء. أريد أن أصرفهم عن العنف». وقد أسس الكثيرون بالفعل شركات ويتنافسون على عقود حكومية. نأى وكلاء إيران في العراق بأنفسهم عن حربها التي استمرت 12 يومًا مع إسرائيل، ربما لتبرئة السيد السوداني. يقول أحد المراقبين العراقيين: «لقد ضاقت ذرعًا بالقتال».

لكن آخرين يجادلون بأن نهج السيد السوداني يمنح الفصائل المسلحة غطاءً لإثراء أنفسهم وإحكام قبضتهم على الدولة. ويقول المنتقدون إن رئيس الوزراء يكتفي بضمهم إلى الدولة دون محاسبتهم. في يوليو/تموز، داهم مقاتلون ينتمون إلى إحدى الفصائل المسلحة، مكتبًا في وزارة الزراعة لحماية مدير متهم بالفساد يواجه الفصل. ووعد السيد السوداني بتقديم المسؤولين إلى العدالة. لكنه لم يفعل ذلك حتى الآن. بل أظهر الحادث مدى حرية الفصائل المسلحة في التصرف عندما تتعرض مصالحها للتهديد.

قليلون يعتقدون أن السيد السوداني قادر على مواجهتهم وجهًا لوجه. إن فشل القوات العراقية في إنقاذ إيلزابيث تسوركوف، الباحثة الروسية الإسرائيلية التي اختطفها كتائب حزب الله في بغداد عام 2023، (تم تحرير تسوركوف في وقت لاحق من شهر أيلول) يُسلط الضوء على حدود سلطة السيد السوداني. قال: «لا أعرف أين هي. لو كنا نعرف، لذهبنا وأعدناها... أعطونا نقطة، موقعًا في العراق، وستعتقل قواتنا الأمنية خاطفيها وتُطلق سراحها».

سجل السيد السوداني مليءً بالثغرات. لم يفعل الكثير لتقليص حجم الخدمة المدنية المتضخمة في العراق: أكثر من 10 ملايين عراقي يتقاضون رواتب حكومية - وهي من بين أعلى نسب القطاعين العام والخاص في العالم. فشلت جهوده لإصلاح قطاع الطاقة في العراق، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى مقاومة الجماعات المرتبطة بالفصائل المسلحة. الفساد لا يزال قائمًا.

مع ذلك، فإن إمكانات العراق هائلة. يبلغ عدد سكانه حوالي 46 مليون نسمة وفقًا لتعداد عام 2024، وهم من الشباب وينموون بما يقرب من مليون نسمة كل عام. يوجد الآن 20 مليون عراقي أكثر مما كان عليه قبل الغزو الأمريكي.

من المقرر إجراء الانتخابات في نوفمبر. يريد السيد السوداني ولاية ثانية لإكمال ما بدأه. ولكن حتى لو رحب العراقيون بإصلاحاته، فقد لا يضمنون فوزه. يرى كثيرون في الإطار التنسيقي الشيعي، وهو تجمع شامل للفصائل المدعومة من إيران، أن السيد السوداني يُشكل تهديدًا لمصالحهم. وإذا اتحدوا ضده، فقد يكون التقدم الذي حققه عابرًا.

الملاحظات:

- وفر الاستقرار السياسي النسبي الذي ساد العراق في السنوات القليلة الماضية مناخاً مناسباً لدفع عجلة التنمية في قطاعات معينة أهمها قطاعي الإسكان والمصارف.
- ضرورة ترسيخ نهج الإصلاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمار المحلي وجذب الاستثمارات الخارجية في مجال الطاقة والتوسع في المشاريع الاستراتيجية الكبرى الرامية إلى تحويل الاقتصاد العراقي بعيداً عن الاعتماد على النفط، وإن يكون هذا النهج استراتيجية ثابتة للحكومات اللاحقة، بغض النظر عن الجهة السياسية والحزبية التي ستكون على رأس السلطة التنفيذية.
- لا يزال الطريق طويلاً أمام الاقتصاد والتنمية في لإزاحة آثار عقود طويلة من الصراعات الداخلية والخارجية، وأهم هذه العقبات هو استمرارية اعتماد العراق على مصدر دخل وحيد يتمثل بالنفط والتضخم في عديد موظفي القطاع العام والفساد الضخم الذي يعيق أي محاولة للإصلاح ويفرغها من محتواها.
- بالإضافة إلى الفساد، تعرقل الشعبوية الاقتصادية محاولات الإصلاح البنوية في المجال الاقتصادي والمالي والإداري، حيث تلجأ النخب السياسية إلى تبني سياسات مالية واقتصادية تهدف إلى تحقيق مكاسب وقتية تكسبها شعبية انتخابية وتتجنب اتخاذ خطوات استراتيجية ضرورية قد تثير السخط الشعبي مثل رفع سعر الصرف وترشيح القطاع العام.
- كما أن التوتر الإقليمي ومخاطر اندلاع حرب جديدة في منطقة الشرق الأوسط وانجرار العراق إليها يهدد بشكل كبير السلام والاستقرار السياسي الهش في البلاد وينذر بإضاعة كل المكتسبات التنموية والاقتصادية التي حققها العراق مؤخراً.

لماذا لم تشترك الفصائل المسلحة العراقية في الحرب بين ايران وإسرائيل و ماهي أهمية هذا الامر؟

الكاتب:

الدكتورة بوجو أوزجيليك

زميلة بحثية أولى في مجال أمن الشرق الأوسط ضمن قسم الأمن الدولي
في المعهد الملكي للخدمات المتحدة (RUSI).

تامر بدوي

محلل مختص بالشأن العراقي يتمتع بخبرة تزيد عن عقد من الزمان في
مراكز الفكر والاستشارات في مجال المخاطر الجيوسياسية وقطاع التنمية
والصحافة.

المصدر:

المعهد الملكي للخدمات المتحدة

التاريخ:

14 اب 2025

ترجمة وتحرير:

فيصل عبد اللطيف

لماذا لم تشترك الفصائل المسلحة العراقية في الحرب بين إيران وإسرائيل و ماهي أهمية هذا الامر؟



ملخص تنفيذي

ان المخاوف من اغتيالات كبار القادة والدعوات لضبط النفس من جانب الحكومة العراقية وثنى الجانب الإيراني للفصائل المسلحة كانت وراء قرار الاخيرة بعدم التدخل في الحرب بين إيران وإسرائيل. تشير الاستعدادات الانتخابية النشطة للأحزاب شبه العسكرية قبل انتخابات نوفمبر/ تشرين الثاني 2025، إلى جانب ضبط النفس الذي مارسته خلال الحرب الإسرائيلية الإيرانية، إلى تحول استراتيجي نحو ترسيخ المؤسسات بدافع الحفاظ على الذات. وسواءً أكان هذا التحول سيدفع بالعملية الديمقراطية في العراق قدمًا أم سيعمّق اندماج الجهات الفاعلة القسرية في الدولة، فإن ذلك يتوقف على عزم رئيس الوزراء المقبل على السعي إلى إصلاح هادف لقطاع الأمن، وصياغة التوافق السياسي اللازم.





خلافاً للتوقعات، امتنعت الفصائل المسلحة العراقية المدعومة من إيران عن شن هجمات على المنشآت العسكرية الأمريكية داخل العراق بعد الضربات التي شنتها إسرائيل على إيران في 13 يونيو. ومع ذلك، في الأسابيع التي أعقبت الحرب، استهدفت سلسلة من الهجمات التي شنتها الفصائل بطائرات بدون طيار وصواريخ البنية التحتية الحيوية ومنشآت النفط في وسط وشمال العراق. لماذا امتنعت الجماعات شبه العسكرية العراقية الموالية لإيران عن الانضمام إلى هجوم طهران المضاد على القواعد العسكرية الأمريكية، على الرغم من تعهداتها السابقة بالرد إذا تدخلت واشنطن خلال الحرب بين إسرائيل وإيران، ثم شنت أعمال عنف في جميع أنحاء البلاد بعد شهر واحد فقط؟

يرى كاتب المقال بأن الفصائل العراقية المدعومة من إيران اختارت عدم الانخراط في الحرب بين إيران وإسرائيل لأن أهدافها أكثر استراتيجية: إعادة تعريف النفوذ الإيراني داخل الدولة العراقية في الوقت نفسه وتعميم مصالحها الخاصة. كان التصعيد ضد أهداف أمريكية أو إسرائيلية سيخطر بتعطيل هذا المسار، وتحويل الموارد، ودعوة إلى انتقام غير متناسب، بما في ذلك استهداف القيادة. وبدلاً من التورط في صراع مفتوح، تكثف

لماذا لم تشترك الفصائل المسلحة العراقية في الحرب بين إيران وإسرائيل و ماهي أهمية هذا الامر؟

الفصائل شبه العسكرية المرتبطة بإيران في العراق تركيزها على خوض الانتخابات البرلمانية المقبلة المقرر إجراؤها في نوفمبر 2025. ومع ذلك، فإن هذا التقييد لا يشير إلى رفض العنف، بل إلى استخدامه بشكل انتقائي - حيث يتم الاحتفاظ بالعنف لتعزيز السلطة المحلية، مع تجنب الأعمال التي قد تؤدي إلى انتقام خارجي مكلف.

يبني المقال حجته على ثلاثة تفسيرات متداخلة لقرار الجماعات المسلحة والأحزاب المرتبطة بقوات الحشد الشعبي، أو الحشد الشعبي - وهي منظمة شبه عسكرية مدعومة من الدولة تضم أكثر من 200 ألف مجند - بعدم استهداف أصول وأفراد التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة في العراق في يونيو. وتعلق هذه التفسيرات بالتقييمات داخل الجماعات (مثل المخاوف من سيناريو تصفية رأس القيادة مثل الحملة التي شنتها إسرائيل ضد حزب الله وحماس)؛ ودعوات ضبط النفس من الحكومة المركزية لرئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني؛ وثني إيران. ولدعم هذه الحجة، تستند المقال إلى مقابلات منفصلة مع عدد من المحاورين المطلعين المرتبطين بالحكومة العراقية والشبكات شبه العسكرية المدعومة من إيران.

على الرغم من ممارسة ضبط النفس الاستراتيجي خلال الصراع بين إسرائيل وإيران، أتهمت فصائل الحشد الشعبي بشن هجمات داخلية في الأسابيع الأخيرة. بعد توقف الحرب بين إسرائيل وإيران وإبرام اتفاق هدنة مؤقتة، سارعت الجماعات شبه العسكرية المدعومة من إيران إلى إعادة تأكيد نفوذها من خلال موجة من الهجمات القاتلة، وإن لم تعلن مسؤوليتها عنها، لا سيما على منشآت النفط والقواعد العسكرية في إقليم كردستان العراق، والتي بدأت في 2 يوليو وانتهت في 28 يوليو، مما أدى إلى توقف مؤقت لنحو نصف إنتاج الإقليم. قبل يوم واحد من الهجمات، حذر أحد كبار مساعدي المرشد الأعلى الإيراني من التهديد المحتمل الذي تشكله القوات الأمريكية في شمال العراق على إيران. تزامنت الهجمات التي أعقبت البيان الإيراني مع مفاوضات بغداد-أربيل المضطربة حول صادرات النفط، مما أدى إلى زعزعة المحادثات ولكن لم يمنع التوصل إلى اتفاق في نهاية المطاف. وفي الوقت نفسه، في بغداد، قادت كتائب حزب

الله أحد أكثر حلفاء طهران المحليين نفوذاً، هجوماً مسلحاً على مديرية الزراعة في 27 يوليو بسبب نزاع مع ميليشيا منافسة هي كتائب الإمام علي، مما يؤكد اشتداد المنافسة بين الجماعات شبه العسكرية قبل الانتخابات.

وفي حين أن دور إيران في تدبير هذه الحوادث لا يزال امراً غير مؤكداً، فإن تقييم احتمالية ومدى تورط طهران أمر بالغ الأهمية، لأنه سيؤكد استمرار النفوذ الإيراني في الأمن الداخلي والديناميات السياسية في العراق.

عندما يجرؤ رئيس وزراء عراقي حالي على مواجهة كتائب الحشد الشعبي، فإن المخاطر لا تكون أبداً ضئيلة: في خطوة جريئة غير معتادة، أمر السوداني في 9 أغسطس بإقالة قائدين يقودان كتائب الحشد الشعبي المرتبطة بكتائب الحشد الشعبي، كاسراً بذلك نمطاً طويل الأمد من الحذر السياسي. في حين أن ضبط النفس الذي أبدته الجماعات شبه العسكرية كان تطوراً مرحباً به، فإن التطورات الأخيرة تظهر أن أمن العراق لا يمكن أن يعتمد فقط على ضبط النفس غير الموثوق به للفصائل المسلحة. يجب أن يتحول التركيز نحو تعزيز القدرة القسرية للدولة لمنع أي عمل مستقل من قبل الجهات المسلحة، مع الاعتراف بأنها اكتسبت على الأرجح رأس مال سياسي لا رجعة فيه على مدى سنوات من الاستيلاء على الدولة والمشاركة في السياسة الانتخابية.

إذا تم تمرير قانون إعادة هيكلة الحشد الشعبي المثير للجدل - الذي يدعمه السوداني وتعارضه الولايات المتحدة - في البرلمان العراقي، مما يرسخ مكانة المنظمة قانونياً، فيجب تشجيع الإصلاحات لمنع الفواعل المتمردة من اكتساب المزيد من القوة. لا يزال الطريق الواقعي الوحيد للمضي قدماً يقع بين طرفي نقيض الدعوة إلى تفكيك الحشد الشعبي بالكامل ومتابعة سياسة التهدة.

لدعم حجة المقال بشأن كبح جماح الفصائل المسلحة وعواقب ذلك، يستند كاتب المقال إلى محادثات مستمرة وسرية مع مجموعة متنوعة من المحاورين المطلعين في الحكومة العراقية والشبكات شبه العسكرية

لماذا لم تشترك الفصائل المسلحة العراقية في الحرب بين إيران وإسرائيل و ماهي أهمية هذا الامر؟

المدعومة من إيران، ويرد فان ذلك بتوصيات سياسية تستند إلى الخطوة التي اتخذها السوداني في 9 أغسطس ضد كتائب حزب الله.

الخوف من استئصال القيادة

يُعد تأثير استراتيجية إسرائيل التصعيدية لإضعاف القدرات العسكرية وتفكيك البنية التحتية القيادية لمحور المقاومة الإيراني أمرًا محوريًا لفهم المنطق الحالي الذي يُحرك الشبكات المسلحة الشيعية في العراق. هناك أسباب وجيهة للاعتقاد بأن قادة الفصائل شبه العسكرية العراقية اختبأوا عقب الضربات الإسرائيلية على المواقع العسكرية والنووية الإيرانية. وتشير مصادر مطلعة إلى أن هادي العامري ربما كان في النجف، بينما لجأ آخرون، بحسب التقارير، إلى قم. وقد ظهر نمط مماثل بعد اغتيال الولايات المتحدة لقائد الحرس الثوري الإيراني، قاسم سليماني، والقائد الفعلي للحشد الشعبي، أبو مهدي المهندس، في يناير/كانون الثاني 2020، عندما فرّ عدد من قادة الفصائل شبه العسكرية إلى إيران كإجراء احترازي. ويُعدّ التهديد الذي يواجه قادة هذه الجماعات ذا مصداقية ومباشرًا. في يناير وفبراير 2024، قتلت الولايات المتحدة قائدين متوسطي المستوى من حركة النجباء وكتائب حزب الله في بغداد في ضربات متتالية. تلا هذه الإجراءات اغتيال إسرائيل للزعيم المخضرم لحزب الله، حسن نصر الله، في غارة جوية إسرائيلية في سبتمبر 2024، ومقتل القائد المخضرم في حماس، يحيى السنوار، خلال تبادل إطلاق نار كثيف مع القوات الإسرائيلية في رفح في 16 أكتوبر 2024.

تحولت الفصائل شبه العسكرية المدعومة من إيران والمرتبطة بالدولة العراقية (مثل كتائب حزب الله، وكتائب سيد الشهداء، وعصائب أهل الحق) إلى كيانات شبه بيروقراطية مرتبطة بالدولة العراقية، والتي تسعى في الوقت نفسه إلى تحديثها واستقطابها وإعادة تصورها من خلال وجودها في الحشد الشعبي، والأجهزة الأمنية الأخرى، والوزارات المدنية المختلفة. هذا التحول المؤسسي جارٍ منذ فترة. في حين أن منظمة بدر والتيار الصدري، على سبيل المثال، كانتا تاريخيًا الجماعتين المسلحتين الرئيسيتين المنخرطتين في السياسة الانتخابية، فقد شهد العراق طفرة

في الدعاية الانتخابية للجماعات المسلحة في انتخابات عام 2018، بعد الهزيمة الإقليمية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق عام 2017. وفي انتخابات عام 2021، لعبت جماعات مثل عصائب أهل الحق وكتائب حزب الله وكتائب سيد الشهداء دورًا أكثر قوة في السياسة العراقية. على سبيل المثال، خاضت كتائب حزب الله، أقوى وكيل لإيران والمصنفة من الولايات المتحدة على أنها منظمة إرهابية منذ عام 2009، انتخابات أكتوبر 2021 من خلال شبكة سياسية تُدعى حركة حقوق. فازت الجماعة بستة مقاعد في البرلمان العراقي وبدأت في الانجذاب بمرور الوقت إلى السوداني، في محاولة لتوسيع نطاق ضغطها ليشمل مكتب رئيس الوزراء. في أبريل/نيسان 2025، أفادت التقارير أن الجبهة السياسية لكتائب حزب الله انخرطت في محادثات للترشح لانتخابات نوفمبر/تشرين الثاني 2025 بالتحالف مع السوداني. وفي الوقت نفسه، عملت على تحييد محاولات منافستها عصائب أهل الحق، التي صنفتها الولايات المتحدة منظمة إرهابية أجنبية عام 2020. يعكس ظهور الكتلة الانتخابية المرتبطة بكتائب حزب الله تحول نهج الجماعة في لعبة السياسة الانتخابية، حيث خرجت من الظل وتحولت من مجرد قوة مسلحة نخبوية معادية للولايات المتحدة إلى لاعب فاعل في صنع السياسات داخل جهاز الدولة العراقية. يُفسر هذا التحول الملحوظ إلى حد كبير ممارسة ضبط النفس في الحرب الأخيرة وتجنب خطر فقدان القيادة.

استراتيجية بغداد لضبط النفس

لتجنب جرّ العراق إلى حرب 13 يونيو/حزيران، أفادت التقارير أن السوداني اجتمع مع قادة الجماعات المسلحة المرتبطة بالحشد الشعبي في اجتماع عُقد في 14 يونيو/حزيران لثنيهم عن الانضمام إلى الحرب. وأعربت حكومة السوداني علنًا عن تضامنها مع الجمهورية الإسلامية ضد الهجوم الإسرائيلي. وقد حققت هذه الاستراتيجية نجاحًا نسبيًا، إذ قدمت الحكومة منذ أواخر عام 2022، عندما تولى السوداني منصبه، صفقات لتمكين الحشد الشعبي اقتصاديًا مقابل تبني الفصائل المسلحة سياسة قائمة على ضبط النفس. ومنذ ذلك الحين، شهدت هجمات

لماذا لم تشترك الفصائل المسلحة العراقية في الحرب بين إيران وإسرائيل و ماهي أهمية هذا الامر؟

الفصائل المسلحة على الأصول العسكرية الأمريكية انخفاضًا ملحوظًا مقارنةً بمستوياتها في الفترة 2020-2021؛ ولم ينعكس هذا التراجع إلا بعد 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، عندما شنت الجماعات شبه العسكرية هجمات على إسرائيل، قبل أن تتضاءل هذه الهجمات مع حلول نوفمبر/تشرين الثاني 2024.

ونظرًا لأن سياسة الرئيس دونالد ترامب المتمثلة في «الضغط الأقصى» على إيران قد امتدت بشكل متزايد لتشمل الحشد الشعبي، فقد تضمنت جهود السوداني، منذ توليه منصبه في أكتوبر/تشرين الأول 2022، ضماناتٍ بوقف الهجمات على المصالح الأمريكية. في إطار نهج قائم على تبادل المنفعة لموازنة مطالب الجماعات المسلحة العراقية، وافق السوداني على تأسيس شركة المهندس العامة في ديسمبر/كانون الأول 2022، وهي الذراع الهندسية للحشد الشعبي. وفي وقتٍ مبكر من عام 2019، أخبر قائدٌ كبيرٌ في منظمة بدر المؤلفين في بغداد أن الحشد الشعبي يسعى إلى إنشاء ذراعٍ اقتصاديةٍ على غرار الهيئة الهندسية المربحة للغاية التابعة للجيش المصري. ويُعتقد اليوم أن المهندس يوظف شبكةً واسعةً من المقاولين المرتبطين بالجهات شبه العسكرية، وإيران، وحتى الصين، لتنفيذ مشاريع البنية التحتية والتنمية في جميع أنحاء العراق.

ومع ذلك، فقد أثار الضغط الأمريكي على المرونة المالية للحشد الشعبي، حيث قيّد موارده المالية، وهو عاملٌ يُرجّح أن يؤثر على صياغة حساباته في موازنة تكاليف ومنافع النهج التصادمي مقابل ضبط النفس الاستراتيجي. فعلى سبيل المثال، تأخرت مدفوعات رواتب الحشد الشعبي في الأشهر الأخيرة. عزا قادة الحشد الشعبي تأخر صرف رواتب شهر يونيو إلى «مشكلة فنية»، بينما أشارت تقارير إعلامية إلى ضغوط أمريكية على شركة كي كارد الدفع التي توزع رواتب قوات الحشد الشعبي - لوقف تعاملاتها مع الجماعة. تلقى المنتمون الى الفصائل المسلحة بطاقات Qi لأول مرة في أبريل 2019. ووفقًا لمصادر مطلعة في بغداد، انتهى عقد قوات الحشد الشعبي مع منصة كي كارد في عام 2019، وبدلاً من تجديده، اختارت الهيئة التعاقد مع بنك النهرين الإسلامي كوسيط جديد. من خلال اختيار مزود برسوم عمولة أقل، يمكن للشبكات المالية لقوات

الحشد الشعبي الاحتفاظ بهامش ربح أكبر - يُعاد توجيهه كرشاوى - مما من شأنه أن يغذي الآلية الانتخابية للأحزاب المرتبطة بقوات الحشد الشعبي قبل انتخابات نوفمبر. ومع ذلك، لا يمكن استبعاد تعرض شركة كي كارد لتهديدات أمريكية غير رسمية بفرض عقوبات إذا استمرت في تعاملها مع قوات الحشد الشعبي.

في غضون ذلك، تستمر ميزانية قطاع الأمن العراقي وقوات الحشد الشعبي في الارتفاع. بين عامي 2017 و2024، شهد الحشد الشعبي توسعًا كبيرًا في ميزانيته، حيث تضاعفت من 1.63 مليار دولار في عام 2017 إلى 3.4 مليار دولار في عام 2024. ويُعتقد أن الحشد الشعبي يضم بالفعل عشرات الآلاف من «الجنود الأشباح» الذين تُحوّل رواتبهم الزائدة، وفقًا لمصادر عراقية متعددة مطلعة تحدثنا معها، إلى إيران عبر هياكل شبه عسكرية. ومع ذلك، فقد زادت الحكومة العراقية من التدقيق والرقابة على الموارد المالية للحشد الشعبي، ولكن بنتائج متباينة.

مع تصاعد الضغوط الأمريكية الإسرائيلية على إيران، فإن الجماعات شبه العسكرية العراقية - التي تواجه خسائر محتملة في التمويل والنفوذ والوصول - مصممة كعادتها على خوض انتخابات عام 2025، ومن المرجح أن تتقدم بمرشحين أكثر من عام 2021، لحماية حصتها في الدولة. ومن المفارقات أن كلما تعمقت الجماعات مثل كتائب حزب الله داخل هياكل الدولة، زاد تعرضها - بيومترياً وسياسياً ومالياً - للتدقيق الخارجي والعقوبات المحتملة من وزارة الخزانة الأمريكية.

ثني إيران

لدى إيران حاجات استراتيجية لمواجهة أي تهديدات لترسيخ وجودها في العراق. تشكل الجماعات شبه العسكرية المدعومة من إيران في العراق شريان الحياة لاقتصاد إيران الذي يخضع لعقوبات شديدة، مما يتيح لها التهرب من العقوبات واتباع تكتيكات للتغلب على العقبات التي تحول دون حصولها على الدولار الأمريكي. منذ عام 2022، تراقب واشنطن بشكل متزايد المعاملات بالدولار وبطاقات الائتمان التي يجريها الأفراد والمؤسسات المالية العراقية، ولا سيما البنوك الخاصة، التي يرتبط الكثير

لماذا لم تشترك الفصائل المسلحة العراقية في الحرب بين إيران وإسرائيل و ماهي أهمية هذا الامر؟

منها بشبكات الجماعات شبه العسكرية وامتداداتها السياسية. وشملت أحدث الإجراءات العقابية حظر الشبكات المالية المرتبطة بإيران في العراق من استخدام بطاقات فيزا وماستركارد، التي ورد أنها استُخدمت في مخططات احتيالية واسعة النطاق. ومع ذلك، طالما ظل الطلب على الدولار الأمريكي مرتفعًا، فمن شبه المؤكد أن تظهر ثغرات جديدة - ويتم استغلالها بسرعة.

وفقًا لمصدر عراقي مطلع، في الفترة التي سبقت الضربات على المواقع النووية الإيرانية، كان هناك تقييم عسكري موثوق به في بغداد بأن إسرائيل قد تشن ضربات استباقية على الأراضي العراقية، بما في ذلك ميناء البصرة الاستراتيجي في جنوب العراق. وهذا من شأنه أن يعكس نمط إسرائيل في استهداف البنية التحتية التي يسيطر عليها حزب الله والحوثيون في اليمن. وشمل ذلك ميناء الحديدة، الذي تعرض لأول ضربة في يوليو 2024، بعد يوم واحد من هجوم قاتل بطائرة مسيرة على تل أبيب. وفي أكتوبر 2024، أفادت التقارير أن إسرائيل حددت 38 هدفًا في العراق وأنها سترد على الفصائل المسلحة في حالة وقوع هجوم. وتعد البصرة مركزًا لوجستيًا للشبكات التجارية المرتبطة بإيران وخطوط الإمداد الحيوية لمصالح إيران الاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة. ربما دفع التهديد الذي يواجه سلسلة الإمداد والانتشار الاقتصادي الإيراني المسؤولين الإيرانيين إلى حث الجماعات شبه العسكرية العراقية على ضبط النفس وتجنب التدخل المباشر. وفقًا لمصدرين سياسيين عراقيين، أصدرت طهران هذه التوجيهات قبل وأثناء الصراع الذي اندلع في 13 يونيو، حيث أكد أحد المصادر أن قادة الفصائل تم استدعائهم إلى اجتماع في إيران لتلقي تعليمات صريحة بعدم التدخل.

تعكس الاستراتيجية الحالية للحشد الشعبي مشروعًا مدروسًا لتوسيع سيطرته على الدولة تدريجيًا مقابل ضبط النفس والانسحاب من الحرب الإقليمية الحالية. ومع ذلك، ومع ترسيخ هذه الفصائل المسلحة وجودها داخل الدولة العراقية، فإن قدرتها على الحفاظ على هوية أيديولوجية موالية لإيران بشكل واضح وتشكيل مسار الدولة ستعتمد على مدى

فعاليتها في التكيف مع سيناريو يُقلص فيه دعم طهران بشدة أو يُلغى تمامًا بسبب الضغط الأمريكي الإسرائيلي المستمر.

فرصة لإصلاح قطاع الأمن

لدعم الاستقرار في العراق والحفاظ على زخم قرارات السوداني الأخيرة المتعلقة بإنفاذ القانون، ينبغي أن تركز المساعدات الغربية لقطاع الأمن (من خلال البعثة الاستشارية للاتحاد الأوروبي وبعثة حلف شمال الأطلسي في العراق، وبدعم من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة) على مركزية وتعزيز قدرة الدولة العراقية على فرض سيطرتها على الجماعات المسلحة من خلال أجندة وإطار زمني موحدين. وينبغي أن تهدف استراتيجية متعددة الجوانب إلى إعادة توازن الحشد الشعبي ضمن الهيكل الأمني العراقي. ويمكن أن تشمل حزمة الإصلاحات سياسات مثل إبعاد العناصر الموالية للحشد الشعبي من الأجهزة الحكومية الحساسة مثل جهاز الأمن الوطني وجهاز المخابرات الوطني العراقي، وإعادة توزيع المسؤوليات الأمنية بين الحشد الشعبي وقوات الدولة الأخرى، وتوفير التدريب الغربي لألوية الحشد الشعبي الملتزمة بمتطلبات الدولة، وتطبيق تدابير لتحسين الشفافية في دفع الرواتب، وإجراء عمليات تدقيق مستقلة لتقييم ميزانية الحشد الشعبي.

إن محاولة تفكيك الحشد الشعبي بالكامل دون خطة إصلاح قطاع أمني قابلة للتطبيق قد تأتي بنتائج عكسية وتزعزع استقرار البلاد من خلال تشجيع الجماعات الموالية لإيران الأقل تحفظًا عن المخاطرة. ينبغي أن تُفَرَّق الإصلاحات بين الفصائل وأن تستوعب تلك الأقل ارتباطًا بإيران والأكثر ميلًا لتبني الهوية و المصلحة العراقية. تستهدف الإصلاحات بشكل خاص الفصائل التي شاركت في عمليات مكافحة الإرهاب ضد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) بين عامي 2014 و2017، والتي التزمت منذ ذلك الحين، في معظمها، بقوانين الدولة. وكما تؤكد مصادر مطلعة داخل الحكومة العراقية، فإن «أي جهد جاد لمعالجة نفوذ الحشد الشعبي يجب أن يركز على توافق سياسي محلي واسع»، مما يعني أن التغيير لا يمكن

لماذا لم تشترك الفصائل المسلحة العراقية في الحرب بين إيران وإسرائيل و ماهي أهمية هذا الامر؟

فرضه من الخارج. والأهم من ذلك، ستحتاج السلطات الدينية في النجف إلى لعب دور فاعل في ضمان التأييد الشعبي والسياسي. سيعتمد الكثير على كيفية إعادة تموضع الجماعات شبه العسكرية العراقية تجاه إيران منذ حرب يونيو. إذا انشغل الحرس الثوري الإيراني بتعزيز وإعادة هيكلة قيادته وسيطرته، مما قد يُضعف من أولوية العراق، فقد تتحول فصائل رئيسية مثل عصائب أهل الحق، المتحالفة تقليدياً مع إيران والمسترشدة بغرائز براغماتية، إلى موقف أكثر تركيزاً على العراق. قد يؤدي هذا التغيير في الاصطفاف إلى مزيد من مركزية السلطة في بغداد، ويؤدي إلى إعادة تقييم أوسع بين الجماعات المرتبطة بإيران، والتي تشكل بناءً على تصوراتها للتهديد، وإمكانية وصولها إلى موارد الدولة، وروابطها الأيديولوجية مع محور المقاومة.

تريد الجمهورية الإسلامية أن تُظهر لوكلائها وحلفائها صورةً من الصمود قبل أن تمتد هذه الصورة إلى خصومها. في أعقاب الضربات الأمريكية على منشآتها النووية، أرسلت طهران رسالة واضحة عبر ما تبقى من شبكة وكلائها: «لقد تعرضنا لهجوم من أعظم جيش في العالم، ونجونا لنقاتل يوماً آخر». الجماعات الشيعية العراقية تُنصت، وفقاً لمصدرٍ مُطلعٍ في النجف، تحدّث إلينا شريطة عدم الكشف عن هويته، «نواجه في العراق اليوم مكارثية¹ موالية لإيران: إما أن تكون مع إيران أو عميلاً لإسرائيل. الأجندة الموالية لإيران مُتفشية، وتُنفق ميزانية الحشد الشعبي المُتضخمة، والبالغة مليار دولار، لإغراق أي شعورٍ وطنيٍّ عراقيٍّ». من المُرجّح أن يُناور الحشد الشعبي للاستفادة من هذا الزخم في انتخابات نوفمبر/تشرين الثاني 2025، ربما مُستغلاً لحظة «الالتفاف حول العلم» في طهران، أو مُتبنياً روايةً تُشير إلى تهديدٍ إقليميٍّ شاملٍ للشيعية، من لبنان إلى إيران.

في المقابل، مع إضعاف إيران عسكرياً وتقييد قدرتها على إظهار قوتها، قد تُتاح الآن فرصة لجماعاتٍ مثل عصائب أهل الحق لإعطاء الأولوية لمصالحها الخاصة - على سبيل المثال، النجاة من حملةٍ إقليميةٍ واسعةٍ

1. نسبة الى السيناتور الأمريكي جوزيف مكارثي والذي قاد حملة ضد خصوم سياسيين ومسؤولين داخل أجهزة الدولة في الولايات المتحدة في خمسينات القرن الماضي مستخدماً الاتهامات بالانتماء الى الشيوعية والعمالة للاتحاد السوفيتي

لماذا لم تشترك الفصائل المسلحة العراقية في الحرب بين إيران وإسرائيل و ماهي أهمية هذا الامر؟

لقطع الرؤوس وحماية مصالحها الاقتصادية والعسكرية الممتدعة - بدلاً من دعم مصالح إيران. قد يعني هذا استعداداً أكبر لتقديم بعض التنازلات والالتزام التدريجي بسيادة القانون.

إن الاستعدادات الانتخابية النشطة للأحزاب شبه العسكرية قبل انتخابات نوفمبر/تشرين الثاني 2025، إلى جانب ضبط النفس الذي مارسه خلال الحرب الإسرائيلية الإيرانية، تشير إلى تحول استراتيجي نحو ترسيخ المؤسسات بدافع الحفاظ على الذات. وسواءً أكان هذا التحول سيدفع بالعملية الديمقراطية في العراق قدماً أم سيعمّق اندماج الجهات الفاعلة القسرية في الدولة، فإن ذلك يتوقف على عزم رئيس الوزراء المقبل على السعي إلى إصلاح هادف لقطاع الأمن، وصياغة التوافق السياسي اللازم.

معركة العراق الصعبة لتنظيم الفصائل المسلحة في البلاد

الكاتب:

جوناثان فينتون هارفي

صحفي وباحث مختص بالصراعات والجغرافيا السياسية والقضايا الإنسانية
في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

المصدر:

وورلد بوليتكس ريفيو

التاريخ:

19 آب 2025

ترجمة وتحرير:

فيصل عبد اللطيف

العدد 69
15 أيلول 2025



ملخص تنفيذي

قد يزيد الضغط المتضافر لإصلاح قوات الحشد الشعبي قبل انتخابات هذا العام من فرص الحد من التلاعب السياسي وتحقيق نتيجة أكثر عدالة، مما يعزز موقف السوداني ويعزز شرعية جهود حكومته في ضبط الفصائل المسلحة. ولكن إذا ظلت هذه القوات غير منظمة أو ظلت الجهود المبذولة لمواجهة نفوذها غير مركزة، فقد يتسبب هذا الأمر بإعاقة الجهود الإيجابية التي تبذلها البلاد لتحقيق الاستقرار. إذا أُريدَ لجهود الحكومة المستمرة للسيطرة على قوات الحشد الشعبي أن تنجح، فسيطلب ذلك توازنًا دقيقًا. وكما يُقرّ السوداني نفسه، فإن قوات الحشد الشعبي تلعب دورًا هامًا، إذ تسيطر فصائله المسلحة على العديد من النقاط العسكرية في جميع أنحاء البلاد، مما يسهم في ترسيخ الأمن في أعقاب هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية





في أواخر يوليو/تموز، انقطعت مجددًا مسيرة العراق الطويلة والصعبة نحو الاستقرار عندما اقتحم مقاتلون من قوات الحشد الشعبي مبنى وزارة الزراعة في بغداد. ووفقًا للسلطات العراقية، كان الهدف هو عرقلة تعيين مدير جديد للوزارة، الذي وُجد سلفه المُقال مؤخرًا متورطًا في الفساد وكان يضمن عقودًا زراعية مربحة لأعضاء الفصائل المسلحة. اندلع تبادل لإطلاق النار عندما وصل ضباط الشرطة إلى مكان الحادث، مما أسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص - بينهم مدني وضابط شرطة ومقاتل من قوات الحشد الشعبي - وإصابة تسعة من موظفي الوزارة. فشل الهجوم في النهاية في عرقلة تعيين المدير الجديد، لكن الحادث يُجسد صراع بغداد للسيطرة على عناصر مارقة من قوات الحشد الشعبي وسط جهد تشريعي كبير لتنظيمها. إن المخاطر كبيرة بالنسبة للعراق، حيث أن تنظيم قوات الحشد الشعبي بشكل أو بآخر سيكون ضروريًا لمنع تكرار حوادث العنف. ظهرت قوات الحشد الشعبي عام ٢٠١٤ بعد أن أصدر آية الله العظمى علي السيستاني، وهو زعيم ديني شيعي بارز، فتوى تدعو

العراقيين إلى قتال تنظيم الدولة الإسلامية (داعش). وقد ضمت هذه التعبئة نحو ٦٠ ألف مقاتل، بعضهم موالٍ للمرجع السيستاني، والبعض الآخر أشرف عليه من قبل فيلق القدس الإيراني، وهو فرع من الحرس الثوري الإيراني مسؤول عن العمليات الخارجية. وبينما أدرجت عشرات الفصائل التابعة لقوات الحشد الشعبي رسميًا عام ٢٠١٦ كجزء من القوات المسلحة العراقية، إلا أن العديد منها تعمل بشكل مستقل أو تتلقى أوامرها من طهران.

في 16 يوليو/تموز، اختتم البرلمان العراقي قراءته النهائية لمشروع قانون يهدف إلى إنهاء هذه الفوضى من خلال إضفاء الطابع الرسمي على ما يقارب 60 ميليشيا متفرقة تُشكل قوات الحشد الشعبي، ككيان حكومي دائم له تنظيمه الخاص ورتبه ومزاياه وتسلسل قيادته. كما سيرفع القائد الأعلى لقوات الحشد الشعبي إلى رتبة وزير، ويمنح المنظمة أكاديمية عسكرية خاصة بها. يمكن الآن طرح مشروع القانون للتصويت في أي وقت، على الرغم من أن إقراره وتنفيذه غير مضمونين. يُقدم أعضاء الإطار التنسيق الشيعي، وهو مجموعة برلمانية جامعة مقربة من قوات الحشد الشعبي، هذا الإجراء على أنه اعتراف متأخر بالقوات التي حاربت تنظيم الدولة الإسلامية، ويجادلون بأنه يُساعد في معالجة بعض أوجه القصور في القوات المسلحة العراقية النظامية.

مع ذلك، يواجه مشروع القانون معارضة من مسؤولين في واشنطن وكردستان العراق، الذين يُحذرون من أنه يُخاطر بتعزيز نفوذ إيران وتمكين قوة عسكرية أقوى من أجهزة الأمن العراقية نفسها. الولايات المتحدة، التي تُصنّف كتائب حزب الله منظمة إرهابية، تُبدي قلقًا بالغًا إزاء منع إيران من تعزيز نفوذها في المنطقة. في اتصال هاتفي مع رئيس الوزراء محمد شياع السوداني الشهر الماضي، حذّر وزير الخارجية ماركو روبيو من أن قانون الحشد الشعبي «سيرسخ النفوذ الإيراني والجماعات الإرهابية المسلحة، مما يُقوّض سيادة العراق».

مع ذلك، يُغفل كلا الجانبين في هذا النقاش تفاصيل دقيقة بالغة الأهمية. إذ تميل الجماعات شبه العسكرية وحلفاؤها إلى المبالغة في تضخيم نقاط ضعف قوات الأمن العراقية لتبرير استقلالية الفصائل المسلحة، بينما يُغفل منتقدو الحشد الشعبي تنوع المصالح التي يُمثلها، ويُصوّرونه على أنه مجرد أداة للنفوذ الإيراني.

صحيح أن الفصائل المتشددة الموالية لإيران، تتمتع بنفوذ كبير، إذ تضم كل منها نحو 10 آلاف من أصل 238 ألف مقاتل من قوات الحشد الشعبي، حسبما أفادت التقارير. وهذا يجعلها من بين أكبر فصائل الحشد الشعبي من بين عشرات الفصائل. كما سعى حلفاء إيران داخل التكتل منذ فترة طويلة إلى الهيمنة على البرلمان العراقي من خلال الضغط على المسؤولين وصياغة تشريعات تدعم نفوذ طهران. كما دعوا علنًا إلى انسحاب القوات الأمريكية من العراق وضغطوا من أجله.

في الوقت نفسه، هناك فصائل وطنية متحالفة مع المرجع الأعلى السيد السيستاني تستقطب مقاتلين من شرائح شيعية. كما تُمثل فصائل أخرى من قوات الحشد الشعبي، مثل لواء بابليون، ولواء التركمان، والفوج 80، الطوائف الكلدانية والتركمانية واليزيدية في العراق على التوالي.

من الواضح أن قوات الحشد الشعبي غير المنظمة تُشكل تهديدًا طويل الأمد لاستقرار العراق. في الشهر الماضي، شنت قوات لفصائل مسلحة هجمات بطائرات مُسيّرة على أهداف عسكرية ومدنية في كردستان العراق، بما في ذلك قواعد عسكرية أمريكية وبنية تحتية للطاقة مملوكة لأجانب - وهي قضية أثارها روبيو في مكالمته مع السوداني. وبينما التزمت قوات الحشد الشعبي بالهدوء إلى حد كبير خلال الحرب الأخيرة التي استمرت 12 يومًا بين إيران وإسرائيل، ويعود ذلك جزئيًا إلى دعوات بغداد لضبط النفس، فإن تجدد الصراع قد يُعمّق انقساماتها، ويجذب فصائل متحالفة مع إيران إلى القتال بينما تبقى فصائل أخرى على الحياد.

إذا أُريدَ لجهود الحكومة المستمرة للسيطرة على قوات الحشد الشعبي أن تنجح، فسيطلب ذلك توازنًا دقيقًا. وكما يُقرّ السوداني نفسه، فإن قوات الحشد الشعبي تلعب دورًا هامًا، إذ تسيطر فصائله المسلحة على العديد من النقاط العسكرية في جميع أنحاء البلاد، مما يُسهم في ترسيخ الأمن في أعقاب هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية. لكن هذه السيطرة تُتيح أيضًا للمقاتلين تحصيل «رسوم» غير رسمية من السائقين والتجار والمسافرين، تُشكّل مصادر دخل لبعض فصائل الحشد الشعبي - وهي ممارسة حاولت الحكومات العراقية المتعاقبة الحدّ منها. ورغم بعض النجاح في قمع هذه الممارسة، لا تزال فصائل أخرى، مثل عصائب أهل الحق، تعمل على نقاط التفتيش في تحدٍّ لأوامر الحكومة.

في وقت سابق من هذا الشهر، أعلن السوداني عن إجراءات تأديبية ضد المتورطين في مdahمة وزارة الزراعة، وفصل لاحقًا اثنين من القادة المتورطين. تعكس هذه الخطوات جهود الحكومة لتأمين السيطرة على قوات الحشد الشعبي، لكن نجاح هذه الجهود - بما في ذلك مشروع القانون المُعلّق في البرلمان - سيتأثر أيضًا بالجهات الفاعلة الإقليمية والدولية.

إن تراجع نفوذ إيران في الشرق الأوسط، عقب الحملة الناجحة التي شنتها إسرائيل ضد حزب الله العام الماضي في لبنان وسقوط نظام بشار الأسد في سوريا، قد يدفعها إلى تعزيز حضورها في العراق. في أغسطس/آب، زار المسؤول الأمني الإيراني البارز علي لاريجاني العراق للتصديق على مذكرة تفاهم بشأن التعاون الأمني بين البلدين، في مسعى يُقال إنه يهدف إلى حماية مصالحها في العراق، وخاصةً من خلال الفصائل المسلحة المدعومة من طهران في قوات الحشد الشعبي.

مع ذلك، لا يزال نفوذ إيران الذي كان يومًا ما بلا منازع في العراق موضع نزاع، إذ تُعمّق دول الخليج العربي، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، علاقاتها التجارية من خلال استثماراتها في الطاقة والبنية التحتية. علاوة على ذلك، عزّزت تركيا

دعمها الأمني للحكومة العراقية، بما في ذلك توفير التدريب وتبادل المعلومات الاستخبارية للجيش العراقي. قد تُعزز هذه الجهود قدرة الدولة العراقية على السيطرة على قوات الحشد الشعبي بشكل طفيف، لكن من المرجح أن تحتاج قوات الأمن في بغداد إلى دعم أعمق لتحقيق النجاح، بما في ذلك من الشركاء الغربيين. ففي نهاية المطاف، قد لا تكون جميع فصائل قوات الحشد الشعبي على استعداد للتنازل طواعية عن السيطرة للدولة.

في حين تمكّنت بغداد من ضبط أفراد وقيادات قوات الحشد الشعبي، فإن اتباع نهج أكثر منهجية من الأعلى إلى الأسفل، مثل الجهود التشريعية المرتقبة، يُعدّ بدايةً ضروريةً لتغيير دائم. يشغل رئيس هيئة الحشد الشعبي الحالي، السياسي العراقي المخضرم فالح الفياض، هذا المنصب منذ تأسيسها، وقد حوّلت قيادته المنظمة إلى ما يشبه كتلة سياسية عسكرية قادرة على التأثير على البرلمان، بدلاً من أن تكون قوة أمنية محايدة.

الأهم من ذلك، أن تخصيص ميزانية بغداد لقوات الحشد الشعبي، والتي تبلغ حوالي 3.5 مليار دولار في عام 2024، يمنح هذه القوات أيضاً نفوذاً. وقد يزداد هذا النفوذ إذا استمر ضعف نفوذ إيران الإقليمي، الذي يعاني أصلاً من ضغوط، إذ قد يدفع الفصائل المتحالفة مع طهران إلى التعاون مع بغداد لضمان بقائها.

بدون تنظيم، قد تؤثر هذه الفصائل على الانتخابات البرلمانية المقبلة، المقرر إجراؤها في نوفمبر/تشرين الثاني 2025. تهيمن الأحزاب المتحالفة مع قوات الحشد الشعبي في إطار التنسيق الشيعي حالياً على البرلمان الوطني ومجالس المحافظات بعد نجاحها في الانتخابات المحلية التي أُجريت في ديسمبر/كانون الأول 2023، وإن كان ذلك يرجع إلى حد كبير إلى انخفاض نسبة المشاركة وسط مقاطعة دعا إليها رجل الدين الشيعي النافذ مقتدى الصدر احتجاجاً على النفوذ السياسي للفصائل المسلحة.

قد يزيد الضغط المتضافر لإصلاح قوات الحشد الشعبي قبل انتخابات هذا العام من فرص الحد من التلاعب السياسي وتحقيق نتيجة أكثر عدالة، مما يعزز موقف السوداني ويعزز شرعية جهود حكومته في ضبط الفصائل المسلحة. ولكن إذا ظلت قوات الحشد الشعبي غير منظمة أو ظلت الجهود المبذولة لمواجهة نفوذها غير مركزة، فقد يتسبب هذا الأمر بإعاقة الجهود الإيجابية التي تبذلها البلاد لتحقيق الاستقرار.

نشرة تخصصية محدودة التداول تصدرها مؤسسة «غداً لإدارة المخاطر» في بغداد وتتركز مهمتها في ترجمة اهم ما تتناوله مراكز التفكير العالمية حول العراق وتقوم ايضا بترجمة اشياء مهمة يعتقد فريق العمل ضرورة اطلاق صانع القرار عليها. ونود ان نشير هنا الى مجموعة امور:-

الامر الاول: تتالف كل ترجمة من:

- ملخص تنفيذي: وهو خلاصة الترجمة حسب كاتبها وتقوم المؤسسة فقط بترجمتها وتلخيصها ولا يتصرف بافكارها ومفرداتها.
- ترجمة نص المادة مع الاشارة الى الفقرات المهمة عبر تحليلها باللون الغامق.
- الملاحظات والتوصيات: وهي تمثل رأي المؤسسة ورؤيتها للموضوع. وليس بالضرورة تبني المؤسسة للفكرة بل هو خلاصة ما وصل له رأي المترجم والباحث.

الامر الثاني: تقوم المؤسسة بترجمة النص كما هو، فلا يعني ان المؤسسة تتبنى رأي الكاتب.

الامر الثالث: ان هذه النشرة تخصصية وترسل فقط لمجموعة محدودة جداً من صناع ومتخذي القرار في العراق. ولا يجوز نشرها شرعاً وقانوناً الا باذن من مدير المؤسسة حصراً.

الامر الرابع: يسر المؤسسة استقبال ملاحظاتكم وتصويباتكم وانتقاداتكم البناءة. على البريد الالكتروني ورقم الهاتف المثبتين على صفحات النشرة.

الامر الخامس: المؤسسة مستقلة مالياً وادارياً بشكل كامل ولا تستقبل اي تبرعات او معونات.



IRAQ COPY

Iraq In Global Think Tanks